البيان في القرآن الكريم
للمالية العامة

وفقاً للعلوم الحديثة
والاقتصاد الإسلامي المعاصر

الدكتور / أمين حامد خيران
أستاذ المالية العامة والتشريع الضريبي
أكاديمية الشرطة - الجمهورية اليمنية

الطبعة الأولى
٢٠١٧م

البيان في القرآن الكريم

للمـالـيـــة الـعـامـــة

وفقاً للعلوم الحديثة والاقتصاد الإسلامي المعاصر

دكتور/ أمين حامد خيران

أستاذ المالية العامة والتشريع الضريبي

أكاديمية الشرطة

الجمهورية اليمنية

الطبعة الأولى

2017م

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية بصنعاء

(644 / 2017م)

مكتبة ومركز الصادق للطباعة والنشر والتوزيع

جولة الجامعة الجديدة - صنعاء - الجمهورية اليمنية

تلفون: ٢٥٣٣٦٠- ٧١١٧٤٣٨٥٦ - ٧٧٧٢٥٣٣٦٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة:

الحمد لله بجميع أسمائه الحسنى وأسمه الأعظم الذي يقول للشيء كن فيكون، ثم الصلاة (الرحمة والمغفرة) على رسول الله وعلى آله وأصحابه ونحن معهم أجمعين، وبعد:

فإن القرآن الكريم يعد دستور حياة صالح لكل زمان ومكان، وشامل لكافة العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وعليه فإن القرآن الحكيم قد استوعب النظرية الاقتصادية والأموال العامة بمعناهما المعاصر وفقاً للعلوم الحديثة وبما يناسب أن تكون بمثابة اقتصاد إسلامي معاصر، وذلك من خلال الآتي:

1) الإنتاج والادخار لتطوير الإيرادات العامة:

قَالَ اللَّه تَعَالَىٰ: ﴿ .... فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ﴾ صدق الله العظيم، يوسف: الآية 47

2) استراتيجية النفقات العامة لتحسين معيشة الإنسان في جميع المجالات التعليمية والصحية والغذائية والصناعية والتكنولوجيا:

قَالَ اللّٰه تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ﴾

صدق الله العظيم، الحاقة: الآية 34

3) معايير إعداد الموازنة العامة في القرآن الحكيم:

قَالَ اللّٰه تَعَالَىٰ: ﴿ وَيَٰقَوْمِ أَوْفُواْ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ صدق الله العظيم، هود: الآية 85

4) المسؤولية القانونية لناهبي المال العام في القرآن الكريم:

قَالَ اللّٰه تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ ﴾

صدق الله العظيم، آل عمران: الآية 161

5) ارتباط الاقتصاد بالأمن العام في القرآن الحكيم:

قَالَ اللّٰه تَعَالَىٰ: ﴿ .... ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾ صدق الله العظيم، قريش: الآية 4

6) الأمانة والعلم شرطان للتوصيف الوظيفي لوزير المالية ومدراء المالية :

قَالَ الله تَعَـالَىٰ: ﴿ قَالَ ٱجْعَلْنِى عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِۖ إِنِّى حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾ صدق الله العظيم، يوسف: الآية 55

7) الثروة في القرآن ليست مخصصة لدولة معينة فقط أو لأفراد أو جماعات بل يجب أن يستفيد منها جميع المسلمين وغير المسلمين :

- أن الله عز وجل استخلف الإنسان في الأرض من أجل عبادة الله تعالى ثم خدمة البشرية في جميع المجالات التعليمية والصحية والغذائية والصناعية والتكنولوجيا:

قَالَ الله تَعَـالَىٰ: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةًۖ ﴾ صدق الله العظيم، البقرة: الآية 30

- اتاح الله عز وجل للناس التمتع بالمال بشرط عدم الطغيان أو الظلم للغير:

قَالَ الله تَعَـالَىٰ: ﴿ كُلُواْ مِن طَيِّبَـٰتِ مَا رَزَقْنَـٰكُمْ وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِىۖ وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوَىٰ ﴾ صدق الله العظيم، طه: الآية 81

- إن جلب المال وإنفاقه لا يخلو من المحاسبة أمام الله عز وجل يوم القيامة:

قَالَ الله تَعَالَىٰ: ﴿ ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ ﴾

صدق الله العظيم، التكاثر: الآية 8

8) كما تحقق هذه الدراسة استناداً لقول الله عز وجل ﴿ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴾، الهدفين التاليين:

- تبيان أن عبادة الله عز وجل يجب أن يرافقها البحث عن العلوم الحديثة سواء في التكنولوجيا أو علم الفضاء أو الاقتصاد أو الطب أو الصناعة ... الخ، **قَالَ الله تَعَالَىٰ:** ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْأَفَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾ صدق الله العظيم، [فصلت: الآية 53].
- بيان أن آيات القرآن الحكيم ليست متعارضة فيما بينها بل هي قوانين قرآنية واجبة التنفيذ توضحها لوائح تنظيمية لكيفية تنفيذ هذه القوانين، **قَالَ الله تَعَالَىٰ:** ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ صدق الله العظيم، [الزمر: الآية 28].

وعليه فإننا في هذا الكتيب "البيان في القرآن الكريم للمالية العامة وفقاً للعلوم الحديثة والاقتصاد الإسلامي المعاصر" سوف نركز على الإيرادات العامة والنفقات وإعداد الموازنة العامة بما يتناسب مع تطورات العلوم الحديثة والاقتصاد الإسلامي المعاصر، ونترك للقارئ الرجوع إلى كتب العلماء المسلمين بشأن الإيرادات والنفقات العامة المتعارف عليها منذ ظهور الإسلام. وذلك من التقسيم التالي:

المبحث التمهيدي: مدخل إلى علم المالية العامة وفقاً للاقتصاد الإسلامي المعاصر.

الفصل الأول: الإيرادات العامة في الاقتصاد الإسلامي المعاصر.

الفصل الثاني: النفقات العامة في الاقتصاد الإسلامي المعاصر.

الفصل الثالث: الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي المعاصر.

فأرجو أن أكون قد وفقت في عرض المادة العلمية بأسلوب مبسط بما يحقق الغاية منها ليستفيد منها المهتمين بعلم المالية العامة، وتكون إضافة إلى المكتبة العربية.

وأسأل الله أن يكون هذا الكتيب نواة ينطلق منها الباحثون والاقتصاديون والسياسيون في بناء الدولة وفقاً للاقتصاد الإسلامي المعاصر.

ولا أزعم أن هذه الدراسة مكتملة، فالكمال لله عز وجل وحده، فأرجو أن لا يبخل علينا القارئ بملاحظاته القيّمة لتطوير وإثراء هذه المادة العلمية.

والله من وراء القصد،،،

المؤلــــف

E-mail: yemenamin@yahoo.com

+ 967 777 772 457

المبحث التمهيدي

مدخل إلى علم المالية العامة
وفقاً للاقتصاد الإسلامي المعاصر

لم يغب عن الشريعة الإسلامية باعتبارها دستور حياة ودليلاً للأحكام والتنظيمات المختلفة، الدينية منها والسياسية والمالية والاقتصادية، أن تعد تنظيماً مالياً ينظم القطاع المالي والاقتصادي في هذه الحياة، لذلك يتسم النظام المالي الإسلامي عن غيره من الأنظمة الوضعية بسمات خاصة أهمها فيما يلي:

- النظام المالي الإسلامي جزء من الشريعة الإسلامية[1] :

يعد النظام المالي الإسلامي جزء من النظام الإسلامي للحياة الذي تنظمه الشريعة الإسلامية الغراء، بما تملكه من

(1) د/ يوسف إبراهيم يوسف، النفقات العامة في الإسلام، دراسة مقارنة، ط2، دار الثقافة، قطر، 1988م، ص 19 وما بعدها. د/ يحيى سهل، السهل في المالية العامة، ط1، 2006، مكتبة الصادق للطباعة والنشر، صنعاء، ص17-18.

دستور خالد متمثل في كتاب الله عز وجل (القرآن الكريم) الذي يعالج كافة جوانب الحياة باعتباره منظومة متكاملة لا يمكن الأخذ ببعض نظمه وترك الأخرى، لأنه بذلك لا يعطي الثمرة المرجوة من هذا الدستور، وتشريعاته الملزمة توجب العقاب لمخالفة تعاليم التشريع والمخالفة كذلك في المعاملات المالية والاقتصادية، قال الله تعالى: ﴿... فَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَـٰحِهَا ۚ ﴾[1] صدق الله العظيم، فالكيل والميزان بمعناهما الاقتصادي الواسع هو الحرص في تجميع الإيرادات والعمل على تطويرها وتنويعها، أما قول الله عز وجل (ولا تبخسوا الناس أشاءهم) فيتم توزيع النفقات بالعدل حتى يتمكن جميع المواطنين من الاستفادة من هذه النفقات في جميع المجالات التعليمية والصحية والصناعية والخدمية والزراعية والوظيفية والتكنولوجية.

---

(1) سورة الأعراف، الآية 85.

- الارتباط الوثيق بين الاقتصاد والاستقرار السياسي والأمني في القرآن الكريم:

أولاً: الاقتصاد والاستقرار السياسي:

لن ينمو ويتحسن الاقتصاد إلا إذا وجد تداول سلمي للسلطة بحيث يجب اختيار التنظيم السياسي الأفضل برنامجاً تنموياً واقتصادياً وتعليمياً وصحياً وغذائياً وأمنياً وعسكرياً.

1- قانون قرآني بوجوب اختيار ولي الأمر (رئيس الدولة) أو أهل الحل والعقد (مجلس النواب) بالانتخابات ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾[1] صدق الله العظيم، فكلمة (بينهم) تعني بانتخابهم واختيارهم.

2- لائحة تنظيمية للقانون القرآني السابق توضح وجوب طاعة ولي الأمر المنتخب ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾[2] صدق الله العظيم، فكلمة (منكم) تعني الذي تم انتخابه برضاكم وباختيار أغلبية الأصوات.

---

(1) سورة الشورى: الآية 38.

(2) سورة النساء: الآية 59.

ثانياً: الاقتصاد والاستقرار الأمني الداخلي:

لابد من وقف القتال داخل الدولة لكي يتحقق الاستقرار التنموي:

1- قانون قرآني يمنع القتال بين المؤمنين ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا ﴾ [1] صدق الله العظيم.

2- لائحة تنظيمية للقانون القرآن السابق توضح ما يلي:

- وجوب الصلح بين المتقاتلين ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ﴾ [2] صدق الله العظيم.
- وجوب قتال الباغي الرافض للصلح والمثول للحق بما قرره المصلحون (الوسطاء) ﴿ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾[3] صدق الله العظيم.

ثالثاً: الاقتصاد والاستقرار العسكري خارج الدولة:

يجب عدم القتال أو التهديد لأي دولة ما مسلمة أو غير مسلمة، لكي يتحقق النمو الاقتصادي والاستقرار التنموي:

---

(1) سورة النساء: الآية 92.

(2) سورة الحجرات: الآية 9.

(3) سورة الحجرات: الآية 9.

1- قانون قرآني يمنع القتال مع جميع الناس سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين الذين لا يمنعون المسلمين من أداء مناسك دينهم أو يظاهروا بإخراجهم من ديارهم ﴿ لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾[1] صدق الله العظيم.

2- اللائحة التنظيمية وضحت أيضاً احترام الآخرين في دينهم ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ ﴾[2] صدق الله العظيم، وكذلك عدم إكراه الناس في الدين ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ﴾[3] صدق الله العظيم، وأيضاً اللائحة التنظيمية للقانون القرآني السابق بينت أن سبيل الله هو الحكمة والموعظة والحسنة ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴾[4] صدق الله العظيم.

---

(1) سورة الممتحنة: الآية 8.

(2) سورة الكافرون: الآية 6.

(3) سورة البقرة: الآية 256.

(4) سورة النحل: الآية 125.

كما بينت اللائحة التنظيمية للقانون القرآني السابق عدم إهانة علم أي دولة ما، سواء بالحرق أو أي نوع من أنواع الإهانة، حتى لا يهينوا بالمثل علم دولتنا خصوصاً أن بعض الدول الإسلامية تكتب اسم الله تعالى في العلم الذي يمثلها، ﴿ وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾[1] صدق الله العظيم،

ونستنتج مما سبق ذكره أننا سوف نحصل على نتيجة جيدة إيجابية مفادها أن هناك علاقة طردية بين الاقتصاد الوطني ونموءه وبين الأمن والسكينة العامة، قال الله تعالى: ﴿ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ ﴾[2] صدق الله العظيم.

وعليه فإننا نستعرض المالية العامة وفقاً للعلوم الحديثة والاقتصاد الإسلامي المعاصر من خلال الفصول التالية:

1- الفصل الأول: الإيرادات العامة.
2- الفصل الثاني: النفقات العامة.
3- الفصل الثالث: موازنة عامة.

(1) سورة الأنعام: الآية 108.

(2) سورة قريش: الآية 4.

الفصل الأول

الإيرادات العامة في الاقتصاد الإسلامي المعاصر

نقتصر في هذا المبحث على مناقشة الإيرادات العامة وفقاً للاقتصاد الإسلامي المعاصر، ونترك للقارئ الرجوع إلى كتب العلماء المسلمين بشأن الإيرادات والنفقات العامة المتعارف منذ ظهور الإسلام والتي أهمها إيرادات ومصارف الزكاة والعشور والخراج وغيرها من الموارد الإسلامية، ونركز فقط حول الإيرادات العامة المتأتية من أملاك ونشاطات الدولة المتعددة والمتنوعة، والتي تتمثل في إيرادات العقارات والنفط والذهب والمعادن واستغلال الثروة الزراعية والسمكية وغير ذلك، حيث أن واجب الدولة أن تساهم في الإنتاج والتصنيع سواء في الزراعة والصناعة والنفط والمعادن والصحة والكهرباء والاتصالات أو ما شابه ذلك تنفيذاً لقول الله تعالى:

﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾[1] صدق الله العظيم.

وبما أن الله تعالى أمرنا بالإنتاج والادخار مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ **فَمَا حَصَدتُّمۡ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلٗا مِّمَّا تَأۡكُلُونَ** ﴾[2] صدق الله العظيم، فلابد من الاتجاه نحو الاكتفاء الذاتي للمجتمع وتوفير كل ما يحتاجوه من الخدمات الصحية والتعليمية والزراعية والتكنولوجية لجميع أفراد المجتمع. كما أن الله عز وجل يريد لعباده اليسر ولا يريد لهم العسر، فقد أمرنا بالبحث عن التكنولوجيا قال الله تعالى: ﴿ **قَالَ ٱلَّذِي عِندَهُۥ عِلۡمٞ مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبۡلَ أَن يَرۡتَدَّ إِلَيۡكَ طَرۡفُكَۚ** ﴾[3] صدق الله العظيم، وقد حثنا الله عز وجل ايضاً على طلب علم الفضاء فقال الله عز وجل: ﴿ **يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ إِنِ ٱسۡتَطَعۡتُمۡ أَن تَنفُذُواْ مِنۡ أَقۡطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ فَٱنفُذُواْۚ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلۡطَٰنٖ** ﴾[4] صدق الله العظيم.

(1) سورة التوبة، الآية 105.

(2) سورة يوسف، الآية 47.

(3) سورة النمل، الآية 40.

(4) سورة الرحمن، الآية 33.

كما أن من أهم واجبات الدولة تطوير الإيرادات وتنويعها والبحث عن إيرادات صناعية مثلا بدلاً من الاستيراد من الآخرين، وكذلك إيجاد فرص عمل للمواطنين والحد من البطالة، فاليد التي تعطي أفضل عند الله تعالى من اليد التي تأخذ، وقد أمرنا الله عز وجل بخدمة البشرية في جميع المجالات والدليل أنه رزق وحفظ شياطين الجن عندما خدموا نبي الله سليمان، فقال الله تعالى ﴿ وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ وَيَعۡمَلُونَ عَمَلٗا دُونَ ذَٰلِكَۖ وَكُنَّا لَهُمۡ حَٰفِظِينَ ﴾[1]. وقال الله عز وجل: ﴿ وَلَقَدۡ كَتَبۡنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعۡدِ ٱلذِّكۡرِ أَنَّ ٱلۡأَرۡضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴾[2] صدق الله العظيم، فليس المقصود بالصالحين هنا الصلاح الديني فقط وإنما كذلك الصالحون الذين يخدمون البشرية مسلمين وغير مسلمين ويعملون على إصلاح وإدارة الأرض وإقامة العدل فيها، وقد أكد الله عز وجل تفسير هذا البيان بقوله سبحانه وتعالى: ﴿ كُلّٗا نُّمِدُّ

(1) سورة الأنبياء، الآية 82.

(2) سورة الأنبياء، الآية 105.

هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنۡ عَطَآءِ رَبِّكَۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحۡظُورًا ﴾[1] صدق الله العظيم.

ولكل ما سبق فإننا سوف نستعرض بشيء من التفصيل أهم الإيرادات العامة في الاقتصاد الإسلامي المعاصر، وذلك كما يلي:

أولاً : إيرادات أملاك الدولة في الاقتصاد الإسلامي المعاصر :

تنفيذاً لقول الله عز وجل: ﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ ﴾[2] صدق الله العظيم، فإنه يجب أن تتنوع مصادر أملاك الدولة في الاقتصاد الإسلامي المعاصر، لما من شأنه إحلال الواردات وتنمية الصادرات وذلك من خلال الصناعة والزراعة والمعادن والنفط والسياحة وتشجيع التصنيع الثقيل والصناعات عالية التقنية، وأن تتنوع كذلك وفقاً للظروف المتاحة وتواءم المستقبل.

(1) سورة الإسراء، الآية 20.

(2) سورة التوبة، الآية 105.

فيجب أن تقوم الدولة باستغلال الثروات الطبيعية المتاحة سواء على سطح الأرض أو في باطن الأرض، فتقوم باستخراج النفط والمعادن وإنشاء المصانع البتروكيماويات والغاز المسال والغاز المنزلي، والقيام بالصناعات الاستراتيجية التي موادها الأولية متوافرة ومتاحة مثل جبال الحديد والذهب والنحاس والألمنيوم، وإنشاء مصانع الحديد والألمنيوم والذهب والإسمنت والرخام... الخ. إضافة إلى ذلك استغلال العقارات المملوكة للدولة، حيث تقوم الدولة بنفسها باستغلال المناجم والمحاجر والأراضي الفضاء والبناء والتشييد أو تقوم بتأجيرها لمستثمرين بما يسهم في تحقيق عوائد لتعزيز إيرادات أملاك الدولة.

كما أن الزراعة تمثل مورداً هاماً من موارد أملاك الدولة في، حيث تعمل الدولة على تطوير الأنشطة الزراعية التقليدية وتحديثها لتصبح مزارع تجارية حديثة قادرة على المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية. علاوة على استغلال الثروة السمكية المتاحة والعمل على إنشاء مصانع تعليب وتصدير

الأسماك وتنظيم عملية الاصطياد البحري والحفاظ على البيئة البحرية بما من شأنه نماء الثروة السمكية، وبما يحقق الأمن الغذائي للدولة، وذلك لحرص الاقتصاد الإسلامي في توفير الاحتياجات الضرورية للمجتمع في كل الظروف، كما يجب على الدولة أن تمنع استيراد المنتجات الزراعية وكذلك المواد الأولية إذا ما توفر في الوطن إمكانية زراعتها أو استخراجها أو تصنيعها.

ولابد أن تتجه الدولة في تنمية مواردها نحو الاستثمار في الصناعات التكنولوجية والاتصالات وتقنية المعلومات، إضافة إلى المواصلات وصناعة السيارات ووسائل النقل والطيران... الخ.

وتتحقق أيضاً إيرادات أملاك الدولة في الاقتصاد الإسلامي المعاصر من خلال تقديم الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها مثل نشاط خدمة التأمين الإسلامي الذي أثبت جدارته في رفد الإيرادات العامة على سبيل المثال دولة ماليزيا، إضافة إلى فرض رسوم متنوعة مثل رسوم التراخيص والرسوم

الجمركية والرسوم البريدية والرسوم الضريبية للمركبات... الخ، شريطة أن تكون تلك الرسوم عند الحاجة وتحكمها الضرورة القصوى ولا تشكل عبء على المواطن سواء كان مسلماً أم غير مسلم، وتلغى في أوقات رخاء إيرادات الدولة وما شابه، وذلك اعتماداً على مبدأ رحمة الدين الإسلامي الحنيف واستناداً لقول الله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةً لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [1] صدق الله العظيم.

كما أن استغلال الأماكن السياحية من خلال الترويج السياحي للأماكن التاريخية وبناء المنتجعات والمدن السياحية يعتبر مورداً هاماً من إيرادات أملاك الدولة التي من خلالها تحقق الدولة عوائد مجزية تعزز إيرادات أملاك الدولة.

ولا يعني ما سبق استئثار الدولة بذاتها بالقيام بتنفيذ تلك المشاريع الاقتصادية، بل يجب أن تمنح القطاع الخاص وتمكنه من إنشاء مثل تلك المشاريع، ويجب أن تسهل للقطاع الخاص وتعفيه من الضرائب وتوفر الفرص الاستثمارية، وذلك بما

(1) سورة الأنبياء: الآية 107.

يحقق النفع للاقتصاد الوطني وإيجاد فرص عمل والقضاء على البطالة، وتخفيض القيمة السعرية لهذه المنتجات مقارنة بالاستيراد.

ثانياً : البدائل الحديثة للإيرادات لتمويل الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي المعاصر :

لما كان التعامل بالسندات وأذون الخزانة كوسيلة لجذب المدخرات وجمع الأموال وإدارة السيولة لا يتفق مع الضوابط الشرعية، كان من الضروري البحث عن أدوات استثمارية إسلامية لتحل محل الأدوات التقليدية وتكون بمثابة وسيلة لسد العجز في الموازنة العامة للدولة وتمويل التنمية، وتعد الصكوك الاستثمارية الإسلامية من أهم الأدوات الاستثمارية الإسلامية، نبينها فيما يلي:

أ) مفهوم وطبيعة الصكوك الاستثمارية الإسلامية:

عرفت صكوك الاستثمار الإسلامية بأنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع

أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وغلق باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله"[1]، وقد أطلق عليها اسم صكوك الاستثماري تمييزاً لها عن الأسهم والسندات التقليدية.

وتقوم فكرة الصكوك الاستثمارية الإسلامية على المشاركة في تمويل مشروع أو عملية استثمارية متوسطة أو طويلة الأجل وفقاً لقاعدة (الغنم بالغرم) (المشاركة في الربح والخسارة) على منوال نظام الأسهم في شركات المساهمة المعاصرة ونظام الوحدات الاستثمارية في صناديق الاستثمار، حيث تؤسس شركة مساهمة لهذا الغرض، ولها شخصية معنوية مستقلة، وتتولى هذه الشركة إصدار الصكوك اللازمة للتمويل وتطرحها للاكتتاب العام للمشاركين، ومن حق كل حامل صك

---

(1) المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعيار الشرعي رقم (17) صكوك الاستثمار، المنامة، البحرين، 1431هـ/ 2010م، ص238..

المشاركة في رأس المال والإدارة والتداول والهبة والإرث ونحو ذلك من المعاملات المالية[1].

وقد تكون الجهة المصدرة لهذه الصكوك أحد المصارف الإسلامية أو أي بيت تمويل إسلامي أو شركة أو جهة حكومية لها شخصية معنوية، وتنشأ هذه الجهة وفقاً للقوانين المحلية السائدة في الدولة التي سوف تنشأ فيها ، ويكون لها هيئة رقابة شرعية للتأكد من أن إصدارها واستثمارها وتداولها وتصفيتها يتم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وكذلك للقوانين والقرارات المنظمة لها.

ب) أنواع الصكوك الإسلامية[2]:

1- **صكوك المضاربة أو المشاركة؛** تعني اتفاقاً يبرم بين طرفين حيث يقدم أحدهما رأس المال للطرف الآخر الذي يقوم بتوظيفه في مشروع متفق عليه على أن يتم

(1) د/ حسين حسين شحاته، مفهوم صكوك الاستثمار الإسلامية وخصائصها ودورها في تمويل التنمية، بدون ناشر ولا تاريخ نشر، ص3.

(2) الشركة الأولى للاستثمار، البدائل الشرعية، مرجع سابق، ص22 وما بعدها.

تقسيم الأرباح المحققة وفقاً لنسب معينة. أما الخسائر فيتحملها أصحاب رأس المال.

2- **صكوك الإجارة**؛ هي صكوك ذات قيمة متساوية تمثل ملكية أعيان مؤجرة، أو منافع أو خدمات، وهي قائمة على أساس عقد الإجارة.

3- **صكوك السلم**؛ بيع السلم هو عقد يتم بمقتضاه دفع قيمة السلعة حالاً مع تأجيل استلام هذه السلعة إلى أجل متفق عليه بين الطرفين.

4- **صكوك المرابحة**؛ تعتبر المرابحة أداة تمويل رئيسية واسعة الانتشار تستخدمها المصارف وشركات التمويل والاستثمار الإسلامية، حيث تقوم بشراء السلع والخامات والآلات والمعدات وإعادة بيعها.

5- **صكوك الاستصناع**؛ وهو عقد اتفاق بين طرفين حيث يقوم الطرف الأول بالتعاقد مع الطرف الثاني لتصنيع منتجات محددة، أو بناء مشاريع عمرانية، أو مد الجسور أو الطرق، أو إنشاء محطات الطاقة الكهربائية وتحلية

المياه، أو مشاريع استراتيجية مثل مصانع السيارات وغيرها، وبحيث يسدد الطرف الأول المبلغ المحدد في العقد فور إنتاج السلع أو إنجاز المشروع، أو في تاريخ لاحق يتم الاتفاق عليه.

وهناك صكوك أخرى تعرف بما يلي[1]:

1- **صكوك المزارعة**: وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد.

2- **صكوك المساقاة**: وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك خصة من المحصول وفق ما

---

(1) الأستاذ/ قرومي حميد، صناعة الصكوك الإسلامية واقع وآفاق، الملتقى الدول الثالث حول: المالية الإسلامية بصفاقس، ليبيا، تحت شعار: دور المالية الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يومي 16-2014/6/17م، ص6، والمراجع المشار إليها.

حدده العقد، ويصدر هذه الصكوك مالك الأشجار محل التعاقد من أجل تمويل عمليات السقي والرعاية ويتشارك حملتها في المحاصيل المنتجة بموجب عقد المساقاة.

3- **صكوك المغارسة**: فهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس أشجار وفيما يتطلبه هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس.

4- **صكوك الوكالة بالاستثمار**: وهي وثائق مشاركة تمثل مشروعات تدار على أساس الوكالة بالاستثمار ويعين وكيل من حملة الصكوك لإدارتها.

ولكل ما سبق فإن تجربة الصكوك الإسلامية قد نجحت في تمويل المشروعات القومية وساهمت في علاج مشكلة المديونية والعجز، وقد طبقتها بعض الدول العربية وغير

العربية مثل دول الخليج والأردن وماليزيا واندونيسيا وفي بعض الدول الاوربية وتركيا، كما شاع تطبيقها بعد الازمة المالية العالمية، وتعتبر من أحدث صيغ التمويل في العالم اليوم[1].

(1) د/ حسين شحاته، مرجع سابق، ص9.

الفصل الثاني

النفقات العامة في الاقتصاد الإسلامي المعاصر

بيَّن ديننا الإسلامي الحنيف استراتيجية النفقات اللازمة لتحسين معيشة الإنسان في جميع المجالات التعليمية والصحية والغذائية والتكنولوجيا، قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَحَٰٓضُّونَ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلۡمِسۡكِينِ ﴾[1] صدق الله العظيم. كما أن هناك نفقات يجب أن يكون إنفاقها وفق الأولويات الشرعية، بدءاً بالضروريات فالحاجيات ثم التحسينيات ويدخل تحت كل منها ما يخصها من اللوازم الهامة للحفاظ على الدين والنفس والعقل والنسل والمال.

وقد لا تختلف النفقات العامة في الاقتصاد الإسلامي المعاصر كثيراً عن النفقات العامة في الاقتصاد الوضعي، إلا أن

---

(1) سورة الفجر: الآية 18.

النفقات العامة في الاقتصاد الإسلامي المعاصر تخدم توجهات سامية تتمثل أهمها في الآتي:

1- الحفاظ على الدين من خلال نشر القرآن الحكيم بجميع اللغات لكل الناس، ﴿ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ ﴾[1] صدق الله العظيم.

2- نشر الأخوة والمحبة والتسامح وحب الآخرين، ومكافحة الطائفية والمذهبية التي فرقت الأمة وأساءت إلى الإسلام الحنيف، ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ﴾[2] صدق الله العظيم.

3- ترسيخ مبدأ أن آيات القرآن الحكيم ليست متعارضة أو متناقضة بل هي بمثابة قوانين قرآنية معززة بلوائح تنظيمية وفقاً لشروط معينة ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ ﴾[3] صدق الله العظيم، ومن أمثلة ذلك القانون

---

(1) سورة الرعد: الآية40.

(2) سورة الأنعام: الآية153.

(3) سورة الزمر: الآية28.

القرآني أن الشافي هو الله عز وجل ﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾[1]، فالمبدأ أن الشافي هو الله عز وجل، وجل، ولكنه أمرنا بالأخذ بالأسباب كلائحة تنظيمية للقانون القرآني السابق مثل عمل الفحوصات الطبية وزيارة الطبيب المتخصص وشرب الدواء أو إجراء العملية الجراحية اللازمة، قال الله تعالى: ﴿ ٱرْكُضْ بِرِجْلِكَ هَٰذَا مُغْتَسَلٌۢ بَارِدٌ وَشَرَابٌ ﴾[2]، وكذلك قول الله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ ﴾[3] صدق الله العظيم، ودلالة على التوجيه في الاستشفاء من الأمراض بما يخرج من بطون النحل من العسل وبالمثل الاستشفاء بكل علاج بإذن الله تعالى.

4- إنشاء مشاريع تعليمية مثل الجامعات العلمية تكون مرجعيتها القرآن الحكيم تبين للناس المعجزات العلمية

---

(1) سورة الشعراء: الآية80.

(2) سورة ص: الآية42.

(3) سورة النحل: الآية69.

المذكورة في القرآن الحكيم سواء في خلق السماوات والأرض والكون والإنسان والمخلوقات وغير ذلك، لما من شأنه الإثبات للعالم بأسره أن الله تعالى هو الإله الحق الخالق الرب المالك وحده للوجود ولكل شيء ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْأَفَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾[1] صدق الله العظيم.

ولعل من أهم النتائج التي يمكن أن تتحقق من وراء تلك النفقات العامة فيما ذكر آنفاً ما يلي:

1- إلغاء سوء الفهم بأن القرآن الحكيم متناقض.
2- إزالة التفرقة الطائفية والمذهبية بين المسلمين.
3- إزالة الأحقاد والكراهية على القرآن الحكيم من قبل غير المسلمين.
4- إبلاغ غير المسلمين حقيقة القرآن الحكيم الذي يتجسد فيه الصورة العلمية والتعليمية والأخلاقية والرحمة للبشرية جمعا مسلمين وغير مسلمين.

(1) سورة فصلت: الآية53.

5- إنشاء أجيال مسلمة على منهج سليم متجردة من الكراهية والمذهبية والتطرف والغلو والبغض للآخرين سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين.

6- لن يكون للجهلاء والمنافقين وأعداء القرآن الحكيم أي مبرر لتشويه القرآن.

ولكل ما سبق فإن النفقات العامة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإيرادات العامة في الاقتصاد الإسلامي، من حيث أن كل إيراد له مصارف محددة تنفق عليها لتحقيق أهداف الدولة الإسلامية وتمكينها من مباشرة واجباتها. وهنا سوف نبين أهم أوجه الإنفاق العام لتلك الإيرادات، وذلك كما يلي:

أولاً: نفقات أملاك الدولة في الاقتصاد الإسلامي المعاصر:

تتعدد أوجه نفقات أملاك الدولة تبعاً لتعددها ونمو الدولة وتطورها، فترتبط ارتباطاً غير مباشر بتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بواسطة التعليم والذي من شأنه رفع مستوى الوعي الثقافي للمجتمع في جميع

المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية... الخ، حيث وأن أول آية أنزلت في القرآن الكريم هي: (اقرأ)، قال الله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ٥﴾[1] صدق الله العظيم.

كما ترتبط النفقات بشكل مباشر بالإيرادات العامة من أملاك الدولة، فهناك النفقات المرتبطة بالصناعة والزراعة والمعادن والنفط والسياحة. ويتشابه الالتزام بضوابط الإنفاق العام مع ضوابط الإنفاق في النشاط العادي، والمتمثلة بضابط المنفعة العامة بمعنى أن تحقق أكبر قدر من المنفعة العامة للمجتمع، وضابط الاقتصاد في الإنفاق، ثم ضابط تقنين النشاط المالي والإنفاق العام بمعنى أن تؤدى النفقة العامة في موضعها وأن تكون مستوفية لإجراءات تحقيقها وصياغتها على النحو المبين في الموازنات والخطط العامة والقوانين واللوائح ذات العلاقة، ثم إحكام الرقابة على النفقات العامة.

(1) سورة العلق: الآيات 1-5.

فعندما تقوم الدولة باستغلال الثروات الطبيعية المتاحة فهي تحتاج إلى الكثير من الأموال في سبيل استخراج النفط والمعادن وإنشاء المصانع الاستراتيجية، فتقوم الدولة بتبني ذلك بنفسها أو تقوم بعمل شراكة مع مستثمرين من القطاع الخاص في الداخل أو الخارج. فمثلاً يتم إنفاق الأموال في المرحلة الأولى على إعداد الدراسات الأولية والخطط الفنية اللازمة لاستخراج النفط والمعادن أو إنشاء مصانع، يلي ذلك الإنفاق على عملية تنفيذ تلك الخطط إلى حين البدء بعملية استخراج النفط والمعادن أو إنتاج المصانع، وتستمر عملية الإنفاق في الجانب التشغيلي بشكل مستمر والمتمثل بنفقات المرتبات والأجور ونفقات شراء المواد السلعية أو الخدمية، علاوة على النفقات اللازمة لعملية التطوير والتحديث.

وكذلك الحال تقوم الدولة بالإنفاق على العملية الزراعية اللازمة للإنتاج الزراعي، وتتمثل معظم هذه النفقات في عمل الدراسات اللازمة للأراضي الزراعية وتكاليف عملية الحرث الري وشراء البذور ثم تكاليف الحصاد والتعبئة وما شابه.

وتتشابه أيضاً نفقات الدولة ذات العلاقة باستغلال الثروة السمكية مع النفقات السابقة المشار إليها، إضافة إلى تكاليف الدراسات الأولية وتكاليف شراء المصايد والشباك وإنشاء مصانع التعليب وتكاليف تصدير الأسماك والتكاليف الأخرى ذات العلاقة بعملية التطوير والحفاظ على البيئة البحرية.

ومن جهة أخرى فإن النفقات التي تقوم بها الدولة في سبيل الاستثمار في الصناعات التكنولوجية والاتصالات وتقنية المعلومات، تتشابه إلى حد كبير مع النفقات السابقة، إلا أنها تتباين في الإنفاق وبمبالغ كبيرة على مراكز الأبحاث والتطوير لارتباطها بإبداع العنصر البشري وخاصة في مجال صناعة التكنولوجيا وتقنية المعلومات والمواصلات ووسائل النقل.

وما يتعلق بالنفقات اللازمة لإنتاج الخدمات مثل خدمة التأمين الإسلامي، فإن الدولة تتكبد نفقات في سبيل تقديم هذه الخدمات تتمثل معظمها في النفقات التشغيلية العادية ونفقات التعويضات التي تتم للعملاء والنفقات

المحتملة للمخاطر المستقبلية، إضافة إلى نفقات إعادة التأمين لدى الغير في حال رغبة الدولة في توزيع المخاطر على أكثر من شركة تأمين. أما النفقات الخاصة بالرسوم التي تقدمها الدولة لمواطنيها فهي تتشابه كما في حالة النفقات العامة التي تتم على الرسوم المذكورة في الفصل الأول من هذا الكتاب.

من جانب آخر تتمثل النفقات المتعلقة بالنشاط السياحي في تكاليف ترميم الأماكن التاريخية والمحافظة عليها وتكاليف بناء المنتجعات والمدن السياحية وتكاليف الترويج السياحي وتكاليف التشغيل اللازمة لذلك.

ثانياً: النفقات الخاصة بالصكوك الاستثمارية الإسلامية:

ترتبط الإيرادات المتأتية من الصكوك الاستثمارية الإسلامية بنفقات خاصة بها، وتتمثل أهمها النفقات اللازمة للتمويل ونفقات طرح الاكتتاب العام للمشاركين والنفقات التشغيلية اللازمة لهيئة البورصة وموظفيها والعمولات السمسرة اللازمة لإصدار وامتلاك الصكوك، إضافة إلى نفقات

الهيئة الرقابية على الصكوك وأي نفقات أخرى لها علاقة بالصكوك الاستثمارية.

ولكل ما سبق فإن الاقتصاد في الإنفاق العام شرطاً ضرورياً لتحقيق المنفعة العامة للمجتمع ككل، ولا يقصد به الحد من الإنفاق والتقليل منه إذا كانت هناك أسباب ضرورية تبرره، ولكن حسن التدبير ومحاربة الإسراف والتبذير، من شأنه تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة. وقد أمرنا الله سبحانه وتعالى بعدم التبذير أو الإسراف في الإنفاق، قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تُسْرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾[1]، وقال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾[2] صدق الله العظيم.

---

(1) سورة الأنعام: الآية 141.

(2) سورة الإسراء: الآية 29.

الفصل الثالث

الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي المعاصر

حدد لنا دستورنا الإسلامي الخالد (القرآن الكريم) منهجاً رائعاً في اختيار ولي الأمر (رئيس الدولة) واختيار ممثلي الأمة (مجلس النواب):

1) قانون قرآني ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾[1] صدق الله العظيم، فكلمة (بينهم) تعني باختيارنا ورضاءنا وبانتخاب الأغلبية بالأصوات.

2) لائحة تنظيمية للقانون القرآني السابق، قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ ﴾[2] صدق الله العظيم، فكلمة (منكم) تعني الذي تم اختياره برضاكم وانتخابكم وغير مفروض عليكم.

---

(1) سورة الشورى: الآية 38.

(2) سورة النساء: الآية 59.

لذلك فإعداد الموازنة العامة ليس فيه اختلاف أن يتم بنفس الطريقة في المالية العامة العادية خصوصاً إذا تم اختيار وزير المالية والمدراء الماليين في الوزارات والهيئات والمصالح الحكومية وفق قول الله تعالى ﴿ قَالَ ٱجْعَلْنِى عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ ۖ إِنِّى حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾[1] صدق الله العظيم، فالمقصود بكلمة (حفيظ) أمين يخاف الله تعالى، ويوفي الكيل والميزان قال الله تعالى: ﴿ فَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَـٰحِهَا ۚ ﴾[2]، وتعني كذلك كلمة (حفيظ) أمين لا يخون الأمانة الملقاه على عاتقه، قال الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَـٰنَـٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ﴾[3]، كما تعني أيضاً كلمة (حفيظ) أمين ليس بلص، قال الله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَـٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ ﴾[4] صدق الله العظيم.

(1) سورة يوسف: الآية 55.

(2) سورة الأعراف: الآية 85.

(3) سورة المؤمنون: الآية 8.

(4) سورة المائدة: الآية 38.

أما المقصود بكلمة (عليم) أن يكون ملماً بعلم الإدارة والمالية والمحاسبة والاقتصاد ومن أهل الخبرة والدراية ﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ﴾[1] صدق الله العظيم.

ولكل ما سبق فإننا نحاول تناول الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي المعاصر من خلال التالي:

أولاً: مفهوم وأهداف ومبادئ الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي المعاصر

أ) مفهوم الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي المعاصر:

لا يختلف مفهوم الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي عما هو عليه في الاقتصاد العادي، فقد عرفت الموازنة في الاقتصاد الإسلامي بأنها: (بيان تقديري سنوي مفصل ومعتمد يحدد الإيرادات والنفقات العامة التي تقوم بها هيئة عامة لتحقيق المصالح الشرعية في الدولة الإسلامية)[2].

(1) سورة المجادلة: الآية 11.

(2) صلاح الدين سلطان، سلطة ولي الأمر في فرض وظائف مالية، ط1، دار هجر، مصر، 1409هـ، ص154.

ب) خصائص الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي المعاصر:

تتشابه خصائص الموازنة العامة في الاقتصادي الإسلامي مع ما هو عليه في الاقتصاد العادي، فمثلاً أن يتم التقدير في الموازنة العامة ويعتبر شرطاً لتنظيم الدولة لشؤونها المالية، ويتم اعتماد الموازنة من قبل ولي الأمر الشرعي (رئيس الدولة) وبمشاورة أهل الحل والعقد (مجلس النواب) وأهل الخبرة والدراية (المتخصصين والخبراء والأكاديميين)، كما أنه لابد أن ترتبط الموازنة العامة بفترة زمنية محددة بما يناسب ظروف الدولة، مع ضرورة ارتباط الموازنة العامة بتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ج) مبادئ الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي المعاصر[1]:

لا تختلف مبادئ الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي عما هو عليه في الاقتصاد العادي، فالموازنة العامة في الاقتصاد

(1) لمزيد من التفاصيل راجع: سعد بن حمدان اللحياني، الموازنة العامة في الإسلام، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، البحث 43، جدة، السعودية، ط1، 1997م، ص 75 وما بعدها.

الإسلامي تقر بمبدأ السنوية مع إمكانية التجاوز عنه عند الضرورة، وتقوم الموازنة العامة على مبدأ الوحدة في الاقتصاد الإسلامي حيث تدرج كافة الإيرادات والنفقات العامة في موازنة واحدة مع إمكانية الأخذ بمبدأ تعدد الموازنات، إضافة إلى ذلك تأخذ الموازنة العامة بمبدأ العمومية ومبدأ عدم التخصيص ومبدأ التوازن في إعداد الموازنة.

ثانياً : الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي المعاصر :

يمكن تصور الموازنة العامة في ظل الاقتصاد الإسلامي، بحيث يتم إعدادها في وثيقة واحدة كما هو عليه في الاقتصاد العادي، ويمكن تبويب وتقسيم الموازنة من جانبين هما الإيرادات العامة والنفقات العامة، وذلك كما يلي:

أ) الإيرادات العامة:

يمكن تلخيص جانب الإيرادات العامة وفقاً للاقتصاد الإسلامي المعاصر في أنواع الإيرادات التالية:

1- إيرادات الثروات الطبيعية:

- إيرادات النفط (النفط ومشتقاته).
- إيرادات المصانع البتروكيماوية.
- إيرادات المعادن (الذهب، الحديد، النحاس، الألمنيوم).
- إيرادات المصانع الاستراتيجية (الإسمنت، الرخام).
- إيرادات المحاجر والغابات ومناجم الفحم.

2- إيرادات العقارات.
3- إيرادات الأنشطة الزراعية.
4- إيرادات الثروة السمكية.
5- إيرادات الصناعات التكنولوجية والاتصالات وتقنية المعلومات.
6- إيرادات الصناعات الثقيلة ووسائل النقل.
7- إيرادات الخدمات (إيرادات التأمين الإسلامي، وإيرادات الرسوم بأنواعها).
8- إيرادات الأماكن السياحية.
9- إيرادات الصكوك الاستثمارية الإسلامية.
10- أي إيرادات متحصلة لسد العجز في الموازنة العامة، إن وجد، وقد يكون مصدر هذه الإيرادات

السحب من الاحتياطيات المجنبة خلال الفترات السابقة.

ب) النفقات العامة:

لما كانت النفقات العامة وفقاً للاقتصاد الإسلامي المعاصر ترتبط ارتباطاً مباشراً بالإيرادات العامة فإنه يمكن تلخيص أنواع النفقات العامة كما يلي:

1- نفقات متعلقة باستغلال الثروات الطبيعية:

- نفقات استكشاف وإنتاج وتسويق النفط (النفط ومشتقاته)
- النفقات المرتبطة بالمصانع البتروكيماوية
- نفقات استخراج المعادن (الذهب، الحديد، النحاس، الألمنيوم)
- نفقات المصانع الاستراتيجية (الإسمنت، الرخام)
- نفقات المحاجر والغابات ومناجم الفحم

2- نفقات أنشطة العقارات.

3- نفقات الأنشطة الزراعية.

4- نفقات استغلال الثروة السمكية.
5- نفقات الصناعات التكنولوجية والاتصالات وتقنية المعلومات.
6- نفقات الصناعات الثقيلة ووسائل النقل.
7- نفقات الخدمات (نفقات التأمين الإسلامي، نفقات الرسوم بأنواعها).
8- نفقات الأماكن السياحية.
9- نفقات الصكوك الاستثمارية الإسلامية.
10- أي نفقات مرتبطة بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتبناها الدولة والتي من أهمها النفقات المرتبطة بالتعليم وإنشاء المؤسسات التعليمية، لما من شأنه رفع مستوى الوعي للمجتمع في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ... الخ.
11- وأخيراً: الاحتياطيات المجنبة.

وينتج عن مقابلة الإيرادات العامة بالنفقات العامة تحقيق فائض أو عجز، ففي حالة ظهور عجز في الموازنة العامة فإنه يتم مواجهته من الاحتياطيات المجنبة خلال الفترات

المالية السابقة، ويتم معالجته في بند مستقل في جانب الإيرادات العامة. أما في حالة تحقيق فائض في الموازنة العامة فبإمكان الدولة أن تستغله في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أو تقوم بتجنيبه كاحتياطيات لمواجهة الظروف الطارئة المحتملة مستقبلاً، ويتم معالجة هذا الفائض في بند مستقل في جانب النفقات العامة.

خلاصــة:

نستخلص مما سبق أن الفرق بين المالية العامة في الاقتصاد الإسلامي المعاصر والاقتصاد العادي، هي كالتالي:

1- الفائدة على القروض محرمة شرعاً كونها تمثل تعامل بالرباء والبدائل هي الأدوات المالية الإسلامية (المشاركة – المرابحة– عقد الاستصناع وغيرها من الأدوات المالية الإسلامية)، قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ ﴾ [1] صدق الله العظيم.

2- لا يجوز الإنفاق أو جمع إيرادات من مشاريع محرمة شرعاً، قال الله تعالى:﴿ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ ﴾[2] صدق الله العظيم.

(1) سورة البقرة: الآيتان 278-279.

(2) سورة البقرة: الآية 57.

3- وظيفة الضمان الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي حر، يضمن حد أدنى من الدخول لذوي الحاجة، قال الله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴾ [1] صدق الله العظيم.

وفي الأخير نوصي بالمقترحات التالية:

1- إصدار قانون يمنع استيراد المواد الأولية إذا توافر في الوطن زراعتها أو استخراجها أو صناعتها.

2- إصدار قانون يمنع خروج الودائع البنكية خارج الدولة بما يعادل (70٪) من إجمالي الودائع.

3- إنشاء الشركة الوطنية للاكتتاب بواسطة الصكوك لإنشاء المشاريع الاستراتيجية الضخمة.

4- إنشاء الشركة الوطنية للتعليب والتسويق الزراعي داخلياً وخارجياً.

5- إنشاء الشركة الوطنية لاستخراج المعادن.

---

(1) سورة سبأ: الآية 39.

6- إنشاء الشركة الوطنية للتعليب وتسويق الأسماك داخلياً وخارجياً.

7- منح الشركات العالمية الراغبة في إقامة مصانع لها في الوطن الامتيازات التالية:

- قطعة أرض مجانية للمشروع.
- إعفاء من الضرائب والجمارك مدة حياة المشروع شريطة التزام الشركات بتوظيف وتدريب اليد العاملة المحلية، ومنح امتيازات للمواطنين المقيمين في الدولة عند بيع منتجاتها لهم.

8- تطوير وتحسين الإجراءات الإدارية في القضاء والأمن لما من شأنه تسهيل الصعاب للقطاع الخاص ومنحهم الأمن والطمأنينة بإذن الله تعالى.

تم بحمد الله تعالى ،،،،

الفهـــرس